



PROVISIONAL

A/39/PV.74
4 December 1984

ARABIC

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ الساعة ٣٠ / ١٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

: الرئيس

(إيطاليا)

السيد بوتشي

: ثم

(نائب الرئيس)

— الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٣٦] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64440/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/39/533 و A/39/600-S/16792)

السيد الصباغ (البحرين) : مرة أخرى نعود الى الحديث عن الحالة القلقة في الشرق الأوسط وما آلت اليه من تعقيد وخطورة وتفجر وعدم استقرار . فعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود ونحن نشهد اضطرابا متصلا ومقيدا في هذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم . وكل الدلائل الراهنة لا تشير الى حل قريب لمشاكل هذه المنطقة، وما ينبغي أن يسود ربوعها من أمن وسلام ووفاق . وذلك بسبب السياسة الاسرائيلية العدوانية المعلنة ، والتي تهدف الى الهيمنة والسيطرة والتوسع ، مستعينة بالقوة العسكرية المتطورة والارهاب المنظم ، معتمدة على ترسانتها العسكرية الضخمة ، والتي تحصّل باستمرار على دعم عسكري لها غير مشروط من الخارج . وقد استخدمت تفوقها العسكري هذا ضد الدول العربية ، والذي عزز بالتالي من رفضها للارادة والشرعية الدولية . وانه من الأمور المسلمة لنا القول ان قضية فلسطين هي أساس ولب الصراع في منطقتنا هذه . لذلك لا بدّ من تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في العودة الى دياره وانشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني في أرض فلسطين .

وان من أهم عناصر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عدم قبول وحيازة الأراضي بالقوة ، وحق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام ، وكذلك الانسحاب الشامل غير المشروط لاسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ونحن هنا لننتظر الى كل قرارات الأمم المتحدة الكثيرة ، والمتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، ولكن يكفي أن نشير الى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وقد أكد مجلس الأمن بمقتضاهما ، وهو أعلى سلطة دولية مسؤولة عن حفظ الأمن والسلام الدوليين ، أسس السلام في الشرق الأوسط ، ولكن اسرائيل وضعت كل العقبات وأعاقت تطبيقهما .

وقد رفضت اسرائيل آخر نداء وجهه الملك حسين اليها ، وذلك للبحث عن السلام على أساس القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

لقد رفض اسحاق شامير القرار لأنه على حد قوله طلب قديم ، ومن مخلفات الماضي ، هذا ما أذاعه راديو اسرائيل ، ونشرته صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ .

ان اسرائيل بحجة الحفاظ على أمنها تشن الاعتداءات المتكررة على جيرانها العرب ستعمية بجهازها العسكري الكبير ، وقد أدخلت منطقة الشرق الأوسط في مجال الصراع والاستقطاب الدولي والتنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى .

ان اسرائيل قد غيرت الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة والقدس والجولان ، وكذلك قامت بتغيير الطابع الديمغرافي والتاريخي لتلك الأراضي . وهي لا تزال مستمرة في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية بالقوة . الا أنه من الحقائق المقررة أن سياسة الضم التدريجي وخلق الأمر الواقع التي تنتهجها اسرائيل اليوم لن تغير من الأمر شيئاً .

وان الأمن الذى تتطلع اسرائيل الى تحقيقه والحفاظ عليه لن يتحقق ، لأن الأمن الحقيقي انما ينبع من الاستقرار وتحقيق السلم العادل والدائم في المنطقة . وهذا بدوره لن يتأتى الا بتسوية شاملة وعادلة ترضي كل الأطراف . وكذلك لا بدّ من الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وهي كثيرة وليس هنا مجال لسرد ها .

من ناحية أخرى ، لا يزال لبنان يشغل الصدارة في الاهتمام الدولي بسبب ما يجرى على أرضه من أحداث مأساوية . اننا ندعو الى انسحاب مبكر للقوات الاسرائيلية من جنوب لبنان وان اللبنانيين لقادرون على حل مشاكلهم المعلقة في اطار المصالحة اللبنانية الوطنية .

وان على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للعمل على استعادة استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه .

واننا نعتقد أن معظم المشاكل الأخرى التي تؤثر على المنطقة هي وليدة النزاع الفلسطيني الاسرائيلي . وللخروج من دوامة هذا الصراع الرهيب ان ، لا بدّ من اعادة الفلسطينيين الى ديارهم التي أخرجوا منها وكذلك لا بدّ من توفّر الارادة السياسية الدولية وتحقيق تسوية ايجابية لمشكلة الشرق الأوسط ، وذلك بالتصدي للتعنت والغطرسة الاسرائيلية التي فاقت كل تصور ، نظرا لما تمثله من تحدّد سافر لارادة المجتمع الدولي ولقرارات هذه المنظمة . وان اسرائيل لا تستطيع أن تبرر وجودها بانكار حقوق الفلسطينيين حيث لشعبها كامل الحق في تقرير مصيره واقامة دولته ذات السيادة المنشودة وذلك تشيا مع القرار ١٨١ (د - ٢) المعتمد من قبل الجمعية العامة عام ١٩٤٧ والذي نص على أن تنشأ في فلسطين دولة يهودية ودولة فلسطينية . وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والحقيقي للشعب الفلسطيني .

لقد أدركت دول العالم أجمع أن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية كبيرة وأنها لن تنعم بالاستقرار والسلام والأمن طالما لم تحل المشكلة الفلسطينية حلا عادلا وهي المشكلة التي يتوقف عليها مستقبل الأمن والسلم الدوليين بل وحل الصراع العربي الاسرائيلي .

وفي هذا الصدد لا يفوتنا أن ننوه هنا باعلان البندقية الذي صدر في عام ١٩٨٠
وميانات الدول الأوروبية العشر في بروكسل في حزيران /يونيه ١٩٨٢ . واعلان المجلس
الأوروبي في آذار /مارس ١٩٨٣ . وسعي الدول الأوروبية بما لها من نفوذ لتحقيق الحل
السلمي في المنطقة وهي التي لم تعترف بسياسة اسرائيل المتعلقة بالجزء الشرقي من مدينة
القدس ومرتفعات الجولان لأنها تتعارض والقانون الدولي واعتبرتها باطلة .

ان بلادى تناشد عقد مؤتمر دولي مناسب في الاطار الذي حدده المؤتمر الدولي
المتعلق بفلسطين في جنيف لعام ١٩٨٣ والقيام بعطية سلام حقيقية في الشرق الأوسط
يرعاها مجلس الأمن . وتقوم منظمنا بالاعداد لمثل هذا المؤتمر انطلاقا من مسؤوليتها
السياسية والأدبية والتاريخية .

والكل هنا يدعو الى الخروج من دائرة العنف والعداء والخوف وانعدام الثقة
التي تعيشها المنطقة .

والمهم كيف تترجم هذه العبادى الى عمل سياسي حقيقي . وانه على الدول
الكبرى الرئيسية بذل الجهود الحثيثة للتوصل الى حل سلمي عادل نظرا لما تتحمله من
مسؤولية تاريخية خاصة تجاه القضية الفلسطينية . وان مبادرة الرئيس ريغان السلمية لعام
١٩٨٢ تمثل خطة سلمية بناءة قد تساعد على احراز تقدم سلمي في الشرق الأوسط .
وانه على الولايات المتحدة مواصلة جهودها للتوصل الى حل سلمي . كما ان
مبادرة مؤتمر فاس الايجابية في عام ١٩٨٢ تتكون من عناصر بناءة لانجاح أى تحرك سلمي
وهي تعكس استجابة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لمتطلبات حل سلمي شامل
وعادل .

واننا هنا لا يكفي أن نسعى لتحقيق السلم بل لا بدّ من التصميم والعزيمة بعد
أن وصل الوضع الى حالة من التفجّر والتوتر قد يؤدي الى اندلاع صراع واسع يأتسى
على كل ما حققته شعوب هذه المنطقة من تقدم وتطور ورفاه .

السيد ماسيليل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العام
الماضي ، أمام الجمعية العامة ، أعرب وفد بلادى مجددا اعرا به عن عميق القلق ازاء تدهور
الحالة في الشرق الأوسط ، ولم يكن هناك آنذاك كبير مجال للتفاوض بالنسبة للمستقبل

نظرا لوقوع سلسلة من احداث العنف اهتزت لها المنطقة . ومنذ ذلك الحين ظلّت البرازيل تتابع عن كثب تطور المشاكل في المنطقة وقد شهدنا أيضا على مدى أعوام تعاقب المقترحات والمفاوضات وبالأخص محاولات لمعالجة المسألة في هذه المنظمة .

لهذا يشعر وفد بلادى بارتيح ان تتواقت مناقشة المسألة المطروحة علينا هذا العام مع بد * المحادثات بين اسرائيل ولبنان بشأن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة ، وتشارك البرازيل في التطلع الى ما أثارته تلك المفاوضات من توقعات . ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه المفاوضات حتى ان لم تسفر الا عن نتائج محدودة في حل واحدة من المشاكل العديدة في المنطقة ، مثلا ايجابيا على ما يمكن عمله ، وتؤدي الى محاولات جديدة صوب تسوية سائر النزاعات المعلقة في المنطقة . وبأمل وفد بلادى أن تتأبر الأطراف على عطيا بغية انجاز مهمتها في وقت مبكر .

وبالنظر الى وجود عدد كبير من اللبنانيين وذويهم في بلادى ، ومشاركتهم على نحو فعال ، في شتى نواحي الحياة في البرازيل طوال أكثر من قرن ، تربطنا بلبنان روابط وثيقة ومثمرة . ومن ثم يكون ما يسعدنا أن يستعيد لبنان في المستقبل القريب استقلاله وسلامته الاقليمية وسيادته وأن تحترم ، ما يتيح لذلك البلد أن يكرس جهوده للاعمار ويستأنف أواره التقليدية في الشؤون الاقليمية والدولية .

ويرى وفد بلادى أنه يمكن بل وينبغي اتخاذ تدابير للتغلب على المظالم الناشئة عن استمرار اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والضم غير الشرعي للقدس ومرتفعات الجولان والانتهاك المتكرر لحقوق السكان العرب في الأراضي التي تحتلها اسرائيل .

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشير الى اقتناعنا بأنه يمكن التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة على أساس العناصر الرئيسية التالية :

— الانسحاب الكامل لجميع قوات الاحتلال من الأراضي العربية المحتلة وذلك

وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؛

- احترام حقوق الشعب الفلسطيني في العودة الى فلسطين والاعتراف بحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ؛
- مشاركة الشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات تتعلق بمستقبله ؛
- الاعتراف بحق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في العيش داخل حدود معترف بها دوليا *

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوتشي (ايطاليا) .

ونأمل ان تجعل خمس حروب وما لا حصر له من مرات اشتعل فيها الموقف ،
والعديد من فرص التسوية المضيئة ، وقبل كل شيء الخسائر الفادحة في الأرواح . من
الواضح ان على الأطراف ابداء رغبة حقيقية في التفاوض والاعتراف بضرورة المرونة
وايجاد بدائل معقولة . ويعتقد وفد بلادي ، ان التاريخ وامكانية ظهور عوامل خطيرة
جديدة في الأزمة الاقليمية ، تجعل ذلك الموقف البديل السليم الوحيد .
وينبغي التأكيد ايضا ان على المجتمع الدولي بأكمله التزاما بالاسهام بكل
وسيلة ممكنة حتى تحقق عملية السلم في الشرق الأوسط نتيجة ايجابية . وتحقيقا لذلك
الهدف ، قد يتعين على هذه المنظمة عما قريب ان تعيد تقييم دورها في حفظ السلام
وتقديم المساعدة في الشرق الأوسط ، وان تستعرض ولاية وعمليات قواتها في المنطقة .
ويعتبر وفدي ان ذلك الجهد يمكن ايضا ان يخدم هدف استعادة الثقة في المنظمة
وآلياتها .

واذ اختتم كلمتي ، أود ايضا ان اشير الى التقدير الذي تكنه البرازيل لعمل
الأمين العام بشأن مشاكل الشرق الأوسط . ويتوقع وفد بلادي ان تعترف الأطراف
المعنية بقدرته على ان يقوم بدور هام وأن تؤيد دوما محاولاته في ذلك السبيل وتعمل
على تسهيلها .

السيد هوكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لا يزال الشرق الأوسط واحدا من أخطر مصادر النزاع الدولي اذ يشكل
تهديدا خطيرا للسلم والأمن في العالم . ويعتبر تخليص المنطقة من حالة التوتر
الدائم وارساء سلم شامل وعادل ودائم من أشد مهام عصرنا اهمية .

بيد ان التطورات الخطيرة التي تشهدها تلك المنطقة ، توضح ان العقبة
الرئيسية التي تقف في سبيل السلم والأمن في الشرق الأوسط ، هي استمرار سياسة
اسرائيل التوسعية التي تعززها الولايات المتحدة . ويشكل " التحالف الاستراتيجي "

تهديدا مستمرا لسلم الشعوب العربية ووجودها ، كما انه يبين الجهد المبذول لجر المنطقة العربية وتوريثها بشكل أعمق في المسار الامبريالي القائم على المواجهة الشاملة .

وقد اعلن ساسة بارزون في الولايات المتحدة مرارا ، ان منطقة الشرق الأوسط احدى ما يسمونه " بمناطق المصالح الحيوية " . والهدف من ذلك هو السيطرة على تلك المنطقة الهامة استراتيجيا والغنية بمواردها . اما المصالح المشروعة للشعوب التي تعيش في المنطقة فهي موضع تجاهل تام . وبالرغم من ان سياسة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية وما يسمى بالعمل السلمي للقوات المتعددة الجنسية في لبنان قد فشلت ، مازالت الامبريالية متمسكة الآن ، كسابق عهدا ، بالسير في طريق خطر هو زيادة تعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط وتوسيع نطاق عمل حلف الاطلسي في ذلك الجزء من العالم . وهذا يتجلى من الخطط الرامية الى زيادة ما يسمى " بقوة الانتشار السريع " ، ومن السعي الدائب لاقامة قواعد عسكرية جديدة ، واجراء مناورات عسكرية استفزازية ومحاولات انتحال الاعذار لوزع وحدات عسكرية بالقرب من الساحل اللبناني وفي الخليج وفي البحر الأحمر .

وترفض الجمهورية الديمقراطية الالمانية رفضا حازما سياسة الامبريالية القائمة على الابتزاز واستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . وتطالب بالانسحاب السريع غير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان وفقا لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) كشرط مسبق لضمان سيادة لبنان وسلامته الاقليمية .

وخلال المناقشات التي دارت في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، اشار ممثلو دول عديدة بحق الى الصلة المباشرة القائمة بين الحالة الدولية المتوترة الناجمة عن المسار العدواني للدوائر الامبريالية ، وتفاقم الحالة في الشرق الأوسط .

وفي هذا الصدد ، من الطبيعي ان يكون هناك قلق متزايد حول وزع القذائف الامريكية متوسطة المدى الذى بدأ في اوربوا الغربية ، والذى يشكل أيضا تهديدا للشرقين الأدنى والأوسط .

ان الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، التي تحظى بحماية وتشجيع الأسلوب الامبريالي القائم على المواجهة الشاملة وتكديس الأسلحة ، تصعد سياساتها العدوانية الرامية الى الاحتلال ، وتهدد الشعوب العربية بأعمال عدوانية جديدة . ويحرم الشعب العربي الفلسطيني من حقه المشروع في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . ويعمل حكام اسرائيل على زيادة ترسيخ نظامهم القائم على الاحتلال في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى المحتلة بطريقة غير مشروعة ، ويكثفون سياساتهم الاستيطانية غير المشروعة . وفي كل يوم ، ترتكب جرائم جديدة ضد السكان الفلسطينيين . وقد شرعت الدوائر الحاكمة الاسرائيلية الآن في ضم الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة ، خطوة بخطوة ، بعد ان ضمت القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية منتهكة بذلك القانون الدولي . وعقب عدوانها الاجرامي على لبنان في ١٩٨٢ ، لاتزال اسرائيل تحتل ثلث اراضي تلك الدولة العربية . ويسعى المحتلون الاسرائيليون بأعمالهم في لبنان الى تطبيق الممارسات الاستعمارية في جنوب لبنان التي سبق ان جرّبت في الضفة الغربية المحتلة وفي قطاع غزة وفي مرتفعات الجولان السورية .

وتتفق الجمهورية الديمقراطية الألمانية مع الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في الأمم المتحدة في ادانتها القوية ، مرة أخرى ، لاستمرار سياسة اسرائيل في العدوان والاحتلال وفي المطالبة بانسحابها الفوري غير المشروط من جميع الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ . بما في ذلك القدس الشرقية . كما انها تؤيد الطلب الرامي الى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الوارد في البلاغ الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذى عقد خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ .

لقد ثبت مرارا في هذا المحفل ان حكام اسرائيل ما كان بوسعهم ان يتحدوا بخطرسة مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الشرق الأوسط وقضية فلسطين وينتهكوا القانون الدولي لولا تمتعهم بالدعم الذي يحظون به من الدولة الامبريالية العظمى لتنفيذ مطامعهم التوسعية . ومنذ اسابيع قليلة اتخذت الولايات المتحدة واسرائيل تدابير جديدة لتوسيع تحالفهما الاستراتيجي ضد الشعوب العربية .

وفي ضوء الازمة العميقة التي تمر بها اسرائيل نتيجة للسياسة العسكرية التي ينتهجها زعمائها ، تسعى الدوائر الحاكمة هناك الى الحصول على مساعدة عسكرية واقتصادية ومالية من الولايات المتحدة بأرقام قياسية جديدة . ووفقا لبيانات ممثل حكومة الولايات المتحدة الرسمية ، تجد المطالب الاسرائيلية آذانا صاغية في ذلك البلد . ولهذا نفهم جيدا لماذا يتزايد عدد البلدان التي تعارض التعاون بين الولايات المتحدة واسرائيل . ويورد البيان الختامي لاجتماع بلدان عدم الانحياز الذي اشرت اليه من قبل ما يلي بشأن هذه النقطة :

" أدان الوزراء ورؤساء الوفود تكثيف اسرائيل لممارساتها العدوانية وتصعيد لها لسياساتها التوسعية العسكرية . وشجبوا مرة أخرى الدعم الذي تواصل حكومة الولايات المتحدة تقديمه لهذه الممارسات والأعمال الاسرائيلية وكذلك جميع اشكال المساعدة الامريكية ، لاسيما اتفاقات التعاون المتبادل فيما بينهما في اطار تحالفهما الاستراتيجي الذي يهدد أمن المنطقة والعالم ويؤكد انحياز الولايات المتحدة التام لاسرائيل " . (A/39/560 ، الفقرة ٦٠)

ونظرا للسياسة العدوانية المناوئة للسلم التي تنتهجها اسرائيل وحلفاؤها الامبرياليون ، أصبح من الضروري تكثيف الجهود الجماعية حتى نواجه بعزم التطورات الخطيرة الجارية في الشرق الأوسط .

وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية التي وقفت منذ تأسيسها منذ ٣٥ عاما

مضت الى جانب جميع من يساندون حق الشعوب في السيادة الوطنية وتقرير المصير، من جديد تأييدها التام للدول والقوى الوطنية في المنطقة العربية التي تقاوم ببسالة مخططات الامبريالية والأعمال العدوانية الاسرائيلية وتدافع بلا هوادة عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية . كما تؤكد من جديد تضامنها مع شعوب سوريا ولبنان وفلسطين في كفاحها ضد سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية .

وتعارض الجمهورية الديمقراطية الألمانية بقوة كل المحاولات الامبريالية الرامية الى انعاش سياسة الصفقات المنفردة السفاشلة .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مع غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وترى ان تنفيذ وإعمال الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين ، ولا سيما حقهم في تقرير المصير واقامة دولتهم المستقلة ، مطلب أساسي للتسوية السلمية في الشرق الأوسط . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية بذل جهودها لدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني كما انها تعرب عن اعتقادها الراسخ بأن الحل العادل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط التي تشكل قضية فلسطين لبها لن يتحقق الا عن طريق الجهود الجماعية المبذولة من جانب كل الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وفقا لموقفها القائم على المبادئ بشأن مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، تمام التأييد المقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي في خطته المكونة من ست نقاط والتي قدمها في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ . كما انها ترحب بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط . وكلها توضح السبيل الى الحل الشامل العادل الدائم للنزاع في الشرق الأوسط .

السيد الكواري (قطر): بالأمس القى مندوب الكيان الصهيوني بيانه في هذه الجمعية الموقرة - وفي الفقرة الاولى الصفحة ١١ حاول هذا المندوب ان يتوصل الى نتيجة ما سرده في الصفحات السابقة فقال :

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل اسرائيل للتكلم في نقطة نظام .

السيد غفير (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اكون شاكرا لكم سيدى الرئيس لو انكم طلبتم من المتكلم مراعاة قواعد النظام الداخلي لهذذه الجمعية بالاشارة الى الدول الأعضاء باسمائها لا بالتسميات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فليفضل المتكلم بمواصلة كلامه مع مراعاة ما قيل توا .

السيد الكواري (قطر) : شكرا ، ولكن أرجو من هذه الرئاسة المحترمة ان تطلب من المندوب الاسرائيلي ان يسمي الأمور بمسمياتها حين يتعرض لمنظمة التحرير الفلسطينية . فليسمها بالاسم الذى اختاره لها الشعب الذى تمثله والذى على أساسه اعترف العالم بها ، والذى على أساسه تتعامل معها الأمم المتحدة به .

بالأمس القى مندوب الكيان الصهيوني بيانه في هذه الجمعية الموقرة - آسف سيدى الرئيس اسرائيل - مندوب اسرائيل بيانه في هذه الجمعية - وفي الفقرة الأولى الصفحة ١١ حاول هذا المندوب ان يتوصل الى نتيجة ما سرده في الصفحات العشر السابقة فقال :

(تلكم بالانكليزية) :

" ان هذه المشكلة تتكون من عنصرين أولا ، نزعة الثقافة السياسية العربية الى استخدام العنف لحسم الصراعات على جميع المستويات (A/39/

PV.72 ص ٦٦)

(واصل كلمته بالعربية)

هذه الفقرة تشكل تلخيصا اراد هذا المندوب التوصل اليه وهذا التلخيص مفاده ان الثقافة السياسية العربية وممارساتها تركز على استعمال العنف على كـل الأصعدة . واستطرادا فان العرب يختلفون عن بقية البشر وان هناك دما آخر يجري في عروقهم وانهم دون مستوى البشر الآخرين . اننا نفهم جيدا هذا التفكير من قبل هذا المندوب لأن المتحدث صهيوني والصهيونية عنصرية ولا تفهم الأمور الا على أساس هذه القاعدة ، وكل يرى الناس بعين طبعه كما يقول المثل العربي . .
ومن هنا ، فان تحليل هذا المندوب للوضع في الشرق الأوسط جاء منسجما مع الطبيعة العنصرية للصهيونية ولفهمها للأمور حيث لا تفهم الأمور الا على قاعـدة التمايز بين البشر وبين الأمم .

لقد كان هذا المندوب منسجما أمس مع طرحه عندما تكلم في الاسبوع الماضي حول الحالة في جنوب افريقيا .

انه لمن مفارقات الزمن أن النازيين العنصريين في المانيا بنوا منطقتهم وممارساتهم ضد اليهود على نفس الفرضيات التي التزم بها مندوب اسرائيل في تحليله للحالة في الشرق الأوسط . لقد اعتبر النازيون العنصريون أن اليهود يملكون ثقافة سياسية واقتصادية وحضارية مميزة تجعلهم يختلفون عن باقي البشر ، أي أنهم دون العنصر الآري . واليوم يأتي مندوب من اضطهدوا بالأمس من العنصرية النازية ليستعمل نفس اللغة ونفس المنطق مع العرب .

لا تزال مشكلة الشرق الاوسط من أشد المشاكل الدولية الحاحا حيث كانت ولا تزال الشغل الشاغل للأمم المتحدة منذ انشائها ، ولكن كانت ارهاصات المشكلة ومقدماتها سابقة على انشاء المنظمة ، فان تفاقمها وبلوغها حد الخطورة تعاصر تقريبا مع انشاء المنظمة ، وانه لمن دواعي خيبة الأمل أن الأمم المتحدة التي نجحت في حل كثير من المشكلات العالمية وعلى رأسها مشكلة تصفية الاستعمار - في مدى سنوات معدودة بعد انشائها - لا تزال حتى الآن غير قادرة على تسوية الحالة في الشرق الاوسط بالرغم من أن المسألة ظلت مطروحة أمام مختلف أجهزة الأمم المتحدة عاما بعد عام ، دون أن يظهر في الافق بريق أمل مبرر في أنها أصبحت قريبة الحل على وجه شامل يحقق العدل ويحفظ السلم والامن الدوليين اللذين يهددهما بقاء هذه المشكلة متفائمة وعرضة في كل وقت للانفجار .

وبالرغم من أن الأمم المتحدة بذلت جهودا تشكر عليها متمثلة في سلسلة من القرارات تعالج كل مظهر من مظاهر العدوان الاسرائيلي الغاشم . . الا أن المساندة المطلقة التي تجدها اسرائيل من بعض أعضاء المنظمة ، بما في ذلك استخدام حق النقض ضد أية مشروعات في مجلس الأمن ترمي الى احقاق الحق واعادة الحقوق التي اصحابها ، وبما فيه أيضا المساعدات غير المحدودة التي يقدمها هؤلاء لاسرائيل

دفع بها الى الاستهتار بهذه القرارات والى التعنت والضرب بارادة المجتمع الدولي عرض الحائط .

ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط وهي السبب الاصيل لكافة الأوضاع الاليمة التي تشكو منها المنطقة وسوف يتناول وفد بلادى قضية فلسطين على حدة عند مناقشة البند المخصص لها في جدول الأعمال ولهذا نكتفي هنا بمجرد هذه الاشارة .

ان الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران / يونيه سنة ١٩٨٢ ، قد أدانته الامم المتحدة اشد ادانة في قرار مجلس الامن ٥٠٩ (١٩٨٢) - الذى طالب اسرائيل بسحب قواتها العسكرية الى ما وراء حدود لبنان الدولية فوراً بلا قيد أو شرط ؛ ولكن لا يزال ذلك القرار - مع الاسف الشديد - حبرا على ورق ، فالقوات المعتدية لا تزال تحتل جنوب لبنان . ان اسرائيل تريد أن تفرض شروطا وتحصل على مزايا مقابل انسحاب قواتها متحدية بذلك المجتمع الدولي ومستمرة في انتهاك قواعد القانون الدولي ونصوص الميثاق التي تحرم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

أما ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان فقد أدانها مجلس الامن في قراره ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥١٣ (١٩٨٢) مطالبا اسرائيل باحترام حقوق السكان المدنيين وفقا للمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب . علما بأنه لا توجد في جنوب لبنان الآن حالة حرب قانونية بل مجرد احتلال عدواني مستمر لا تسنده الا القوة الغاشمة بلا سند من حق أو قانون . ومع الاسف ، ان شكوى لبنان الأخيرة من تلك الممارسات التي نظرها مجلس الامن في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٨٤ ، لم تسفر عن نتيجة ايجابية لاستعمال احدى الدول الكبرى حق النقض عند التصويت على مشروع القرار الذى قدمه ممثل لبنان وبذلك ظل الوضع المؤسف في جنوب لبنان على حاله . ان التدابير والممارسات الاسرائيلية التي جعلت حياة المواطنين في الجنوب اللبناني جحيماً لا يطاق ، يبررها المحتل بأنها لازمة لحماية أمنه وسلامة قواته والواقع ان في هذه

الحجة تلبا للأوضاع وانكارا للمنطق السليم فالقوات الاسرائيلية ليس لها أصلا حق في أن توجد في جنوب لبنان وهي التي زجت بنفسها في وضع تتعرض معه حتما لردود الفعل المتوقعة والطبيعية من شعب انتهكت قداسة ترابه الوطني وأضحى لزاما عليه أن يدفع الاعتداء الواقع عليه بكافة الوسائل المتاحة له . وان الأعمال البطولية التي يقوم بها شعب لبنان لهي محل اعجاب وتقدير من العالم أجمع .

لا تزال اسرائيل تعيث فسادا في الأراضي العربية المحتلة وترفض الانسحاب منها . وكأن القانون الدولي لا يحوى مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وكأن الجمعية العامة لم تطالبها المرة بعد المرة بوقف ممارساتها غير الشرعية من تطبيق قوانينها على الاراضي المحتلة الى انشاء المستوطنات في تلك الاراضي طبقا لمخطط بعيد المدى الى تغيير طابع مدينة القدس ومركزها القانوني ، الى فصل رؤساء البلديات المنتخبين من قبل سكان مدن الضفة الغربية ، الى اطلاق النار على المتظاهرين المسالمين وقتل من يقع منهم صريع تلك الرصاصات . ويطول بنا القول لو أردنا استقصاء كافة الممارسات الاسرائيلية غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة ، تلك الممارسات التي ضج منها المجتمع الدولي والتي نراها مستمرة بل متزايدة في تحدد تام لارادة ذلك المجتمع ولعمادئ القانون وشرعة الحق . وآخر تلك الاوضاع ظاهرة الارهاب الاسرائيلي ضد السكان العرب أصحاب البلاد ، وحيث أن السلطات الاسرائيلية ضالعة فيها فان ذلك يجعلها شكلا من أشكال ارهاب الدولة ضد الابرياء العزل ، غير أن تلك الممارسات والرغبة الملحة في وضع حد لها لا ينبغي أن تلهينا عن عدم الشرعية الجذري التي يتسم به الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان . قلب القضية هو ضرورة انها ذلك الاحتلال أساسا وما الممارسات الاسرائيلية التي شجبها المجتمع الدولي بما يشبه الاجماع الا مظاهر ثانوية للمشكلة الرئيسية مشكلة استمرار الاحتلال الاسرائيلي .

ان البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط قد شغل الامم المتحدة ولا يزال يشغلها . وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٨٠ / ٣٨ اقتناعها بأن التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الاوسط ، لن يتحقق دون أن تشارك في ذلك على قدم المساواة جميع الاطراف في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما أكدت من جديد دعوتها الى عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الاوسط تشترك فيه جميع الاطراف ، والدولتان العظميان الرئيسيتان في اطار الأمم المتحدة .

وان وفد بلادى ليأمل - متى أكدت الجمعية العامة في هذه الدورة قرارها السابق - أن يتجاوب معه الجميع ، احتراماً للمجتمع الدولي في ارادته الجماعية المتمثلة في الرغبة في عقد هذا المؤتمر ، واقتناعاً منها بأنه من الممكن أن يكون طريقاً موصلاً الى تسوية عادلة وشاملة . اما اسرائيل ، فانها برفضها لهذا المؤتمر ، انما تعطي الدليل مرة أخرى للمجتمع الدولي على تعنتها ، وعدم رغبتها في تحقيق سلام قائم على العدل . ان وفد بلادى يرى ان عقد مؤتمر شامل للسلام في الشرق الاوسط على الوجه الذى نادى به الجمعية العامة في قرارها ١٨٠/٣٨ ، هو احدى الطرق المجدية للتوصل الى تسوية سلمية عادلة وشاملة ، على الاسس المعروفة التي يوافق عليها الجميع ، والتي تتلخص في استرداد كافة الاراضي المحتلة ، وفي ممارسة شعب فلسطين لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وانشاء دولته على أرضه .

لا فتوتنا الاشارة الى القدس الشريف ، فبالرغم من كونها بلا أدنى شبهة من الاراضي المحتلة ، يسرى عليها حكم تلك الاراضي من استحالة اكتسابها بالقوة ، وضرورة انسحاب المحتل منها . الا اننا ننوه بالاهمية الخاصة لتلك المدينة المقدسة وتعلق مشاعر الامة العربية والعالم الاسلامي بها ، مما يجعل لتطبيق مبدأ عدم اكتساب الاراضي بالقوة على القدس أهمية تفوق تطبيقه على سائر الاراضي المحتلة . بمعنى أن استرداد تلك الاراضي دون استرداد القدس الشريف لن يكون في نظر العرب حلاً عادلاً ، أو تسوية مقبولة . وفي الوقت الحالي ، ينبغي للمجتمع الدولي ان يؤكد مرة أخرى بكل وضوح ، بطلان التدابير الاسرائيلية الرامية الى تغيير الطابع المادى ، والتكوين السكاني ، والوضع القانوني للقدس الشريف ، كما سبق للجمعية العامة أن قررت في دورات سابقة .

ان الحالة في الشرق الاوسط ظلت موضع اهتمام الامم المتحدة طوال سبع وثلاثين سنة . ومع ذلك ، لم تسفر تلك الجهود الجماعية ، ولا الجهود الانفرادية عن حل سلمي عادل وشامل . وما ذلك الا لأن تلك الجهود كانت تتناول أعراض السداء دون الداء الكمين نفسه ، فكانت تنشط في أعقاب كل مواجهة عسكرية من المواجهات

التي شهدتها المنطقة ، حتى اذا توقفت العطيات الحربية وان الركود على تلك الجهود ، واستكان الجميع الى الامر الواقع ، الى أن يدفع الى تجديد الجهود الوقتية نزاع مسلح جديد . وما هذا الاسلوب العشوائي في علاج مشكلة عالمية شديدة الخطورة على الامن والسلم الدوليين ، كمشكلة الشرق الاوسط ، بالاسلوب المجدي أو المؤدى الى نتيجة يستقر بها السلام في المنطقة . وهذا هو الدرس الذي يجب أن تكون قد استوعبته دول العالم كله طوال العقود الاربعة الاخيرة . لهذا يجدر بالمجتمع الدولي ، بل ويجب عليه ، أن يرسم نهجا آخر لعلاج هذه القضية التي ينبغي ألا تترك وشأنها ، خشية عواقب الاهمال ، لا على المنطقة فحسب ، بل على السلم العالمي نفسه .

لم يفت أحد من الدول الاعضاء ما أشار اليه الامين العام في تقريره المقدمين للدورة العاشرة ولهذه الدورة ، من الاثر الضار على مركز الامم المتحدة ونفوذها ومصداقيتها أمام شعوب العالم . ذلك الاثر الذي يعرّتب على استمرار الجمود في قضية الشرق الاوسط ، وظهور الامم المتحدة بمظهر العجز عن حلها ، وهي التي ولدت القضية في رحابها وعلى يديها منذ قرابة أربعة عقود . كانت كل الجهود المبذولة خلالها بلا جدوى بالنسبة لجوهر القضية ، وبالنسبة للتسوية الشاملة المرجوة ، لهذا نرى أن من المحتم على المجتمع الدولي ، ممثلا في الأمم المتحدة ، أن يدفع بالقضية في طريق الحل باسلوب جديد قد يكون النجاح من نصيبه ، فيحل السلام محل النزاع في هذه المنطقة الحساسة ، وتستعيد الامم المتحدة مكانتها الفريدة الجديرة بها في نظر العالم .

السيد توربانسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من

الواضح لأي مراقب موضوعي أن المشكلة التي تمثل الشغل الشاغل لكل من الساسة والرأي العام ، والتي تعتبر من أخطر بؤر التوتر الساخنة في العالم ، هي الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط والتي قد تصبح الشرارة التي تؤدي الى اندلاع حرب عالمية وقد أصبحت هذه الحالة بندا يدرج بطريقة روتينية على جدول أعمال هذه الجمعية .

لقد القيت بيانات كثيرة بشأن هذا الموضوع . كما اتخذت بصدده قرارات عديدة بتأييد الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء . ورغم ذلك ، ظلت الحالة في الشرق الاوسط تتطور كما لو أن شيئاً لم يحدث على الاطلاق في الامم المتحدة .

فهاهي اسرائيل ، تواصل بصلف ازدراها لقرارات هذه الهيئة العالمية وللرأى العام الدولي ، وتواصل انتهاج سياستها التوسعية تجاه الدول العربية . وتزيد من رقعة استعمارها الذى وضعت له خطة محكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكما يتجلى من التطورات التي جرت في الآونة الاخيرة ، بما في ذلك قتل اثنين من الشبان الفلسطينيين بالرصاص احدهما طالب في جامعة بيرزيت ، فانها شاهد على أن اسرائيل تمارس المزيد من التدابير القمعية ضد سكان الاراضي العربية المحتلة ، ولا سيما ضد الفلسطينيين .

كما أن انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من جنوب لبنان لم يحدث بعد . ومن ثم ، فان أى امرئ على معرفة سطحية بالحالة الراهنة في المنطقة ، وعلى علم بقرار واحد من قرارات الجمعية العامة ، ألا وهو القرار الاخير ١٨٠/٣٨ ، يمكن أن يسأل عن حق سؤال واضح وهو : لماذا حدث ذلك ، ولماذا سمح له بأن يحدث ؟

واذا كان البند ٣٦ من جدول الاعمال يحمل أى وجه شبه ببند آخر من جدول الاعمال ، فلا شك أنه البند ٣١ تحت عنوان " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وحتى وان كان هذان البندان تفصل ما بينهما قارة بأكملها وحتى ان بدا للبعض ان لا علاقة لاحدهما بالآخر ، فانهما يشتركان في سمة واحدة ، هي السبب الذى يحد وبالجمعية العامة للابقاء عليهما على جدول أعمالها رغم مناقشتها خلال العديد من الاعوام ، ورغم جملة القرارات التي اعتمدت . هذا السبب يعود الى أن كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا يتمتعان في انتهاج سياساتهما العنصرية بتأييد ومساعدة أصدقاؤهما أقوياء ، وبخاصة الولايات المتحدة التي تصرح فيما يخص اسرائيل رسمياً ، انها حليفة استراتيجية لتلك الدولة .

وعندما القى السيد ستيفان اونشوفسكي، وزير العلاقات الخارجية في بولندا،
خطاباً في الجمعية العامة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، ذكر أنه فيما يتعلق بالنزاعات
والتوترات الاقليمية الراهنة

" نكتشف وراء معظمها أهداف ونتائج سياسة امبريالية تقوم على موتف
القوة وترمي الى الابقاء على بقايا الاستعمار وتعزيز ممارسات الاستعمار
الجديد والعنصرية . وهناك شواهد كثيرة على ذلك يقدمها تاريخ الصراع
الطويل والمأساوي البشع في الشرق الاوسط " . (A/39/PV.12 ، ص ٩٢)

ان الميول التوسعية الاسرائيلية تزداد قوة نتيجة للتأييد الكامل الذي تقدمه الولايات المتحدة التي تعتبر هذه التوسعية، في اطار سياسة المواجهة العالمية التي تنتهجها، أداة مفيدة لها في معرض سعيها الى فرض هيمنتها السياسية على المنطقة، بما في ذلك تعزيز وجودها العسكري . ويمثل تنفيذ الاتفاق الاسرائيلي الامريكي الاستراتيجي ابلغ تعبير عن مفايرتهما المشتركة، ان يدعم مكاسب اسرائيل التي تجنيها من سلسلة اعتداءاتها ويعزز مصالح الولايات المتحدة في المنطقة . وفي الوقت ذاته ، تتراجع المصالح الحيوية لشعوب المنطقة فضلا عن تراجع امكانية اقامة سلم دائم ، عادل وشامل في الشرق الأوسط ، لتحتل جميعها المرتبة الثانية على أفضل تقدير .

وبينما نرى اخفاق سياسة الولايات المتحدة التي تقوم على ممارسة الضغط من أجل ايجاد حلول جزئية ، وتعزيز مفهوم التسوية الانفرادية - والأنشطة الامريكية في لبنان وما حولها في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، مثال صارخ على ذلك - نلاحظ في نفس الوقت ذلك الموقف السلبى الذى تتخذه كل من واشنطن وتل اببيب ازاء المبادرات التي ترمي لاجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط ولاسيما معارضتهما لفكرة عقد المؤتمر الدولى للسلم في الشرق الأوسط . ويتجلى ذلك الاتجاه في الموقف الذى اتخذه هذان البلدان فيما يتعلق بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة ، التي طرحها وفقا لأحكام الفقرة الخامسة من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم الصادر في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ . وفي هذا السياق ، من الجدير أن نعيد الى الأذهان أن القرار ٥٨/٣٨ جيم ، اعتمد بأغلبية ١٢٤ دولة مقابل ٤ دول - من بينهم - بطبيعة الحال ، اسرائيل والولايات المتحدة - وامتناع ١٥ دولة عن التصويت ، كلها من البلدان الغربية فيما عدا بلدين .

لقد برهنت الخبرات التي اكتسبناها على مدى عقدين ، بما لا يدع أى مجال للشك انه ينبغي لأى تسوية فعالة لنزاع الشرق الاوسط ان تنبني على أساس مبادئ المعالجة الشاملة لجميع جوانب هذا النزاع ، ووضع الحلول المستقرة ، وأن تؤخذ في الحسبان ، على نحو ملائم مصالح شعوب المنطقة . وفي الشرق الأوسط ، لا يمكن اقامة سلم وأمن دائمين للبعض على حساب

الحقوق والمصالح الأساسية البعض الآخر . وعلاوة على ذلك ، فان المحاولات التي تحت على انتهاج نهج الحلول الجزئية أو تفرض صياغات من جانب واحد ، تؤدى ، ليس الى عدم التوصل الى تسوية دائمة للنزاع فحسب ، بل - كما ظهر بجلاء - في السنوات الأخيرة - الى ظهور تعقيدات وتوترات جديدة فضلا عن اطالة المأساة التي تعيش فيها شعوب الشرق الأوسط . لقد نادت بولندا ، على الدوام وعلى نحو ثابت ، بايجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط . ونعتقد أن عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط باشتراك جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، هو الطريق العملي للتوصل الى تسوية شاملة . وقد أعربنا عن هذا الموقف مع الدول الاشتراكية الأخرى في الاعلان الذى أصدرته الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو . كما أيدنا أيضا مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر ، ومن ثم ، أيدنا بكل قوة في البيان الذى أدلى به وزير خارجية بولندا في ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٤ المقترحات التي طرحها الاتحاد السوفياتي بشأن تسوية الأزمة في الشرق الاوسط في ٢٩ تموز/يوليه . وقد أوضح وزير خارجية بولندا في بيانه الذى سبق الاشارة اليه ما يلي :

"الآن وقد انكشف بكل جلاء عمق وهشاشة أية تسوية لا جبار العالم العربي على ابرام اتفاقات انفصالية مع اسرائيل اتضح بطريقة لا يمكن دحضها ان الحلول ذات الطابع الشامل والمنصف والدائم هي الحلول الفعالة الوحيدة . وهذه الحلول يكفلها برنامج العمل الوارد في بيان الاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط الصادر في ٢٩ تموز/يوليه الماضي . وتكرر بولندا استعدادها الكامل لتقديم أية مساهمة ايجابية لوضع ذلك البرنامج موضع التنفيذ " . (A/39/PV.12 ، صفحة ٩٢)

ان المقترحات السوفياتية امتداد منطقي وعمال للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في عام ١٩٨٣ ، والتي أقرتها الجمعية العامة فيما بعد في قرارها ٥٨/٣٨ جيم ، ولاسيما الفقرتين ٣ و ٤ من منطوق ذلك القرار .

اما بالنسبة للعلاقة بين مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، فيكفي أن نؤكد مرة أخرى أن قضية فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط . ولكي نعبر عن تلك الحقيقة بـبلغمة الأمم المتحدة ، يكفي أن نشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٦٧/٨٦ جيم الصادر في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، والذي أكدت فيه الجمعية من جديد ، بين جملة أمور مسؤولية الأمم المتحدة عن السعي من أجل احلال السلم الدائم في الشرق الاوسط عن طريق التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين .

ان بولندا ، وهي بلد أظهر دائما اهتمامه البالغ بتعزيز السلم والأمن الدوليين يتخذ موقفا حازما ، ثابتا وبنائيا فيما يتعلق بالحالة بالشرق الأوسط ، قدمت أكثر من مجرد التأييد بالأقوال لقضية السلم في تلك المنطقة على مدى الاعوام الأحد عشرة الماضية . وما فتى الجنود البولنديون يخدمون في الشرق الأوسط تحت راية الأمم المتحدة منذ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، أولا في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، ثم في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ؛ وقد اتسمت بانكار الذات والتفاني هي اسهام بلادى المباشر والملموس في سبيل استعادة السلم في المنطقة . وهكذا ، نقرن الأقوال بالافعال .

وفي الوقت ذاته ، نأمل أن يجرى تنفيذ كل التدابير والأعمال الضرورية في المستقبل القريب للتمكين من ايجاد تسوية سلمية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط ، وهي التي أشرت اليها في بياني من قبل ، حتى نستطيع أن نخدم الى غير رجعة بؤرة التوتر الساخنة الخطيرة المتمثلة في نزاع الشرق الأوسط ، ومن ثم يستتب الأمن الشامل في العالم بأسره .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : الشرق الأوسط ، فلسطين الضفة الغربية ، غزة ، الجولان ، لبنان ، الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، العدوان على المفاعل النووي العراقي ، سلسلة لا تنتهي من الجرائم ، وسلسلة لا آخر له من المخالفات مخالفت الميثاق ، ومخالفات القانون الدولي ، ومخالفات الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومخالفات قرارات الأمم المتحدة بجميع أجهزتها ، وشغل شاغل لطاقت الأمم المتحدة ترتكبها كلها اسرائيل ، وهي جالسة بينكم الآن تتحدى بلا خجل كل القيم .

يجلس تحت سقف هذه الجمعية العامة الآن ممثلو الدول العربية، وهي الأمة التي كان نصيبها في قضية الشرق الأوسط تحمل الغزو والمقاساة، وتحمل العدوان، واحتمال الجرائم بدون مبرر. بل ما هو أشد أذى أن نرى هذه الجرائم وهذا العدوان وهي تنال تبريرا من بعض الموجودين هنا، مع قناعتنا بأن معظم الدول الأعضاء إنما تسعى مخلصا لحقاق الحق وأرساء قواعد السلام العادل. كما يجلس تحت سقف هذه القاعة أيضا ممثلو السلطات الاسرائيلية صاحبة الجريمة، جريمة العدوان وجريمة التوسع وبقية الجرائم ضد الانسانية وحقوق الآخرين، دولا وأفرادا.

الشرق الأوسط كله منطقة عدوان اسرائيلي. ويعرف العالم الآن ان اسرائيل تخطط لتكون لها امكانية العدوان الى ما هو أبعد من الشرق الأوسط. أي كيان في عالم اليوم هذا الذي ينصب نفسه تهديدا وعدوانا مباشرا كل يوم لجميع ما حوله، وتهديدا في الغد منتظرا لما هو أبعد من جيرانه، الا الكيان الصهيوني في فلسطين.

لبنان، وسوريا، والعراق، وفلسطين، وهذه قصة اليوم عن العدوان المكشوف، والارهاب، والارهاب الدولي، فحديثه مستمر وأمره لديكم معروف. السؤال، حقيقة السؤال، هو طبيعة هذا العدوان الاسرائيلي، فان الشعوب تتحارب وتتصارع لأغراض معروفة، ومكشوفة، ولكن اسرائيل تعتدي، ونكتشف كل يوم لها غرضا جديدا في عدوانها، قالوا تعتدي لحماية نفسها وقد أثبتت الأحداث عدم صدق هذه الدعوى لأنها هي المعتدية دائما، وفي جميع الحالات. ولأن كل عدوان قامت به، من ناحية اخرى زادها تعرضا، وزاد أمنها اهتزازا وزاد وجودها خطرا على المنطقة، وزاد حالات المواجهة التي تعرض كيانها للخطر. انكم تعرفون، والعالم يعرف، والتاريخ يسجل بان اسرائيل تستطيع أن تربح جولة واحدة، أو جولتين، أو عشر جولات، ولكنها لا بد أن تخسر الجولة الأخيرة، ضد شعوب تتفوق عليها في امكانيات النفس الطويل في جميع الاعتبارات، مهما طال النزاع، اذنا بقي وجودها معتمدا على الجولات العسكرية كما هو الثابت.

فالمغامرة الاسرائيلية هي علي كيان الشرق الأوسط ، علي كل الشرق الأوسط
وامكانياته وطاقاته ، وكيان شعوبه ، وتقدمه ، ونموه ، فهل شهد تاريخ العالم أخطر من هذا ؟
كما سيشهد التاريخ ايضا ، ان المغامرات علي حياة الشعوب كانت دائما علي حساب المغامر
مهما طال أمدها .

وإذا اردنا ان نحدد بحثنا بتطورات الوضع في الشرق الاوسط عبر اعتمــدات
ومخالفات سنة كاملة فقط ، منذ الجمعية العامة الماضية ، الي هذه الجمعية العامة ، لوجدنا
السلطات الاسرائيلية مازالت ماضية في عدوانها غير آبهة بالأم المتحدة ، ترتكب جرائمها
ضد حقوق البشر وحقوق الدول ، في فلسطين ، في لبنان ، وفي سوريا . فما زال جنس
لبنان محتلا ويتعرض لجميع أنواع الجرائم ، وما زالت الجولان محتلة وتتعرض لجميع أنواع الجرائم
والمخالفات ، والضفة الغربية وغزة تعبران مراحل الغزو والظلم والعدوان التي لم تمارسها
النازية في أحلك أيام احتلالها للبلدان الأجنبية .

ولا فرق بين حكومة وأخرى في اسرائيل ، وكلها شريكة في جريمة الضفة الغربية وغزة
وكلها شريكة في جريمة الجولان ، وكلها شريكة في جريمة لبنان ، كما كانت شريكة في الماضي
في جريمة فلسطين ، وهي شريكة اليوم مادامت الاراضي محتلة والشعب لا يتمتع بحقوقه
الكاملة المطلقة ، مهما اختلفت لغة البيانات الرسمية ، والوعود غير الرسمية التي تصدر عن
مختلف فرقائهم . ان ما ارتكب في هذه المناطق لم يكن وليد قرار شهر أو سنة . انه مخطط
الصهيونية منذ باشرت ممارستها في بلاد العرب ، مبتدئة في فلسطين .

في الجولان ، اعلنوا ، بدون خجل ، ضم المنطقة ، وفي الضفة الغربية وغزة ، سكبوا
بدون خجل ، عن كل اجراءات التهويد والتهمجير ، وجرائم الاستيلاء علي الاراضي ، واقامة
الستوطنات . وفي لبنان جرى بكل وقاحة عام ١٩٨٢ غزو واحتلال ارض بلد مستقل صاحب
سيادة ، وتجرى ساومته علي حقوق سيادته في يومنا هذا .

ليس في كل الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ، جريمة لم تحذرها الأمم المتحدة من
ارتكابها ، ولم تشجبها الأمم المتحدة بعدئذ ، ولم تطالب اسرائيل بالكف عنها . وليس هنالك
جريمة منها ارتدت عنها اسرائيل احتراماً للأمم المتحدة أو للقانون .

ولا بد من كلمة هنا للذين يحاولون حماية ظهر اسرائيل فسي الأمم المتحدة أو السكوت عنها ، لنقول لهم انهم يؤدون بهذا أسوأ خدمة للكيان الصهيوني ، لأنه سيظن بأن هذه الحماية ستقيه من مسيرة التاريخ ، والصهيونية تتجه ضد التاريخ . بل ان اولئك الذين يحسنون اسرائيل داخل هذه المنظومة الدولية ، يتحملون معها مسؤولية خطيرة تتردد امداؤها في العالم ، وتترك أسوأ اثارها في العالم العربي ، خاصة ، والعالم الاسلامي بأسره . وقد ان لهم ان يدركوا الحقيقة ويروا النور خارج حدودهم الضيقة . لقد قالت جولدا مائير ، رئيسة وزراء اسرائيل ، في عام ١٩٦٩ ، " ليس هنالك شيء اسمه الفلسطينيون ، ليس لهم وجود " ، وقد ذهبت جولدا مائير ، ويقضي الفلسطينيون ، أصحاب البلاد وأصحاب الحق . لكن هذا هو مخطط الصهيونية الحقيقية لفلسطين ، وللشرق الأوسط . ان الأساءة تزداد اتساعا ، والأخطار تزداد انتشارا ، وقد اشار شارون وزير دفاع اسرائيل السابق في محاضرة في مركز الدراسات الاستراتيجية في تل ابيب عام ١٩٨٢ ، الى ما أسماه " الاراضي الاستراتيجية البعيدة ولكنها محيطة باسرائيل وحيوية لها " ، و اضاف قائلا : " بخلاف الدول العربية في الشرق الأوسط ودول منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر ، فان المصالح الاستراتيجية والامن لاسرائيل يجب ان تتوسع لتشمل ٨ دول ، مثل تركيا ، وايران ، وباكستان ، وبلدانا اخرى في الخليج وافريقيا ، وخاصة بلدان شمال ووسط افريقيا " .

واظنوا كيف أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في المناطق التي غزتها في لبنان على هدم البنية الاقتصادية لتلك المناطق لتعجز عن المنافسة وتصبح معتمدة على الاقتصاد الاسرائيلي ، كما ركزت على تدمير المنشآت الصناعية التي استولت عليها ، ونهبت مطار بيروت ومن المؤسسات التي وقعت تحت ايدىها الأجهزة الفنية والالكترونية المتقدمة التي جعلت مطار بيروت ومؤسسات لبنان الاقتصادية في مقدمة ممتلكاتها في المنطقة . كما ان المجازر الوحشية التي ارتكبتها سلطات الغزو الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين ، هي جرائم حرب ، وجرائم بحق الانسانية ، يجب

ان تحاكم عليها اسرائيل ، بسؤوليتها وهيئاتها دوليا . ولقد أشار تقرير اللجنة الدولية برئاسة السيد ثين ماكرايد عام ١٩٨٣ ، للتحقيق في المخالفات الاسرائيلية للقانون الدولي أثناء عدوانها على لبنان ، الى هول تلك الجرائم وفظاعتها .

ان الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية الغازية من لبنان مطلب لبناني وعربي ، ودولي . حيث يعزز قرارا مجلس الأمن من ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) تصميم المجموعة الدولية على وجوب الانسحاب الاسرائيلي من اراضي لبنان .

ان العدوان عن سابق قصد وتصميم يحمل الغزاة الاسرائيليين مسؤولية كاملة عن دفع التعويضات . وهو مبدأ اساسي في مفهوم القانون الدولي ، حيث تغطي بموجب هذا المفهوم جميع الخسائر في الممتلكات والارواح ، اضافة الى الاضرار الاخرى التي الحقها العدوان بالدولة والافراد .

لا بد لهذه الجمعية العامة ان تشجب بأقصى تعبير ورد في الميثاق ، ولأقصى حد نص عليه الميثاق ، أسلوب التحرك والتصرف الاسرائيلي في المنطقة من حيث المبدأ ؛ وان تحمل اسرائيل مسؤولية الجرائم التي ترتكبها ، يحملها قادتها ومسؤوليها كأفراد ، ويحملها الكيان الاسرائيلي كمجموعة اوصلت هؤلاء الافراد الى موضع ارتكاب القرار وتنفيذ القرار ، مسؤولية ارتكاب الجريمة ومسؤولية التعويض عنها ، ولا بد ان تتحمل الدول التي تعزز المخطط الصهيوني في هذه المنظمة مسؤوليتها عن نتيجة دعم هذه الأعمال ، أو مسؤولية السكوت عنها . لقد اثبت التاريخ ان السكوت عن الجريمة ليس أقل ضررا من الجرائم نفسها ، لأنه يقود اليها ويشجعها ، واقرأوا محاضر محاكمات نورمبرغ في تصفية حسابات الحرب العالمية الثانية .

لا بد ان نحدد موقفا حازما ، لا يترك مجالا لسوء الفهم عن موقف المجموعة الدولية تجاه مسلسل الجرائم هذا . جرائم ضد الانسان ، وجرائم ضد الدول منفردة ، وجرائم ضد المجموعة الدولية ككل ، كيما لا يترك مجالا لسوء فهم موقف المجموعة الدولية التي ترفض تبرير هذه الجرائم او السكوت عنها ، ناهيك عن دعمها بشكل أو باخر ، واسألوا

السلطات الاسرائيلية ان كانت اليوم اكثر امنا واحسن حالا مما كانت عليه بالأسس ، وبالأسس
عن سابقة . ان مسلسل الجرائم المتزايدة سيقودها الى النتيجة التي وصل اليها كل مفاسد
مجرم في التاريخ . ان الظلم لا يقيم دولة . ان العرب هم اصحاب الحق ، وقد قيسل
ان دولة الظلم ساعة ودولة الحق الى قيام الساعة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ لا يسمنا ونحن نشترك في
هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الاوسط ، الا ان نشعر بالعبء الثقيل لمجموعتنا
المشاكل المتشابكة الخطيرة ، التي ازدادت تعقدا في جو من المواجهة السياسية والعسكرية
المستمر خلال السنوات ال ٣٧ الماضية .

لقد اتخذت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ قرارها بشأن
الحكومة المقبلة لفلسطين ، وأوصت بتنفيذ " خطة للتقسيم مع اتحاد اقتصادي " ، بأغلبية
٣٣ مقابل ١٣ وامتناع ١٠ اعضاء عن التصويت . وكانت تركيا من بين الأعضاء الذين كان
لديهم ما يكفي من التعقل للتصويت ضد القرار . ان ما حدث في الجمعية العامة منذ وقت
طويل ، يمكن ان ينظر اليه الان على انه جزء من تاريخ الصراع في الشرق الاوسط ، ولكن
ينبغي له ايضا ان يساعد على تذكرينا بالاسباب الاساسية التي ابقت المشكلة دون حل .
في الوقت الذي نتذكر فيه انه حتى هذه الخطة نصت على قيام دولة عربية في فلسطين .

ان عدم وجود دولة عربية فلسطينية وانكار الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني واستمرار احتلال الاراضي العربية ، هي الاسباب الرئيسية للصراع في الشرق الاوسط .

لقد كانت الحالة والتطورات في الشرق الاوسط دائما ، ولا تزال حتى الان موضع اهتمام بالغ واهمية خاصة بالنسبة لتركيا ، لعدد من الاسباب الحيوية .
فالاهتمام الذي نشعر فيما يخص تلك المنطقة نتيجة طبيعية لموقفنا الجغرافي في الشرق الادنى وتجربتنا التاريخية وروابط الاخوة المتبادلة التي تربط الامة التركيبية والشعوب العربية .

ان الصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين التي تعتبر لب هذا الصراع المرير لهما ابعاد تتجاوز بكثير ابعاد المشكلة الاقليمية . ولهذا فان هدف الوصول الى السلم والاستقرار في الشرق الاوسط هدف ذو اهمية كبيرة لا للمنطقة وحدها فحسب بل وللسلم والأمن العالميين . ويتطلع الشرق الاوسط الى الاستقرار والسلم العادل اللذين افتقدهما منذ زمن طويل . ويشكل الاسهام في الاستعاضة عن التوتر والصراع المستمرين في المنطقة بتسوية تفاوضية شاملة اولوية هامة في السياسة الخارجية لتركيا في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، رأينا دائما ان من واجبنا ان نؤيد القضية العادلة للشعوب العربية ونشارك في النداءات التي ترمي الى وضع حد لسياسات اسرائيل العدوانية .

وقد امرت الجمعية العامة والهيئات الاخرى في منظمتنا ، في قرارات عديدة ، عن التأييد الحازم لحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وفي انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، لا يمكن بدونها التوصل الى تسوية شاملة عادلة ودائمة .

وشمة صلة مباشرة بين هذه الضرورة القصوى وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريف . ولن تؤدي اى سياسة تقوم على اساس الضم او على التوسع في انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية

والفلسطينية المحتلة الى مستقبل سلمي للمنطقة فضلا عن ان انتهاج سياسة كهذه سيمثل تحديا لارادة المجتمع الدولي . وقد قرر مجلس الامن ان سياسة اسرائيل القائمة على انشاء المستوطنات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ سياسة باطلة وتشكل عائقا خطيرا للتوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . وطلب من اسرائيل ان تمتثل للالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لحماية المدنيين وان تمتنع عن تغيير الوضع القانوني والطابع المادي والهيكل المؤسسي والتكوين الديموغرافي للاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى الواقعة تحت احتلالها . وقد ادانت الجمعية العامة مرارا انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان وسياساتها واعمالها في الاراضي المحتلة واسرائيل مسؤولة وملزمة بان توضع حدا لسياساتها المهينة وان تنسحب انسحابا تاما من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . ويدرك الرأي العام العالمي ان انتهاك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة والممارسات الاسرائيلية التي تعتمدها انتهاكا للقانون الدولي لن تتوقف الا اذا تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير ، واعيد ادماج مرتفعات الجولان في الاراضي السورية التي هي جزء منها .

لقد كان غزو اسرائيل للبنان في ١٩٨٢ عملا خطيرا من اعمال العدوان ، انتهاك وحدة اراضي واستقلال وسيادة ذلك البلد ، وتسبب في خسائر مفرجة فسي الارواح بين السكان المدنيين بما في ذلك المذابح التي حدثت في مخيمي الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا . وبعد نداءات متكررة وجهت الى اسرائيل خلال فترة العامين ونصف عام الماضية بالانسحاب من لبنان ، يمكن اعتبار المحادثات الدائرة بين السلطات العسكرية اللبنانية والاسرائيلية ، خطوة في الاتجاه الصحيح . ويتركز انتباه المجتمع الدولي على هذه المحادثات اذ اكدت اهمية اختتامها بنجاح بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان . لقد تحمل شعب لبنان معاناة وخسائر هائلة وينبغي ان تترك له الحرية في السير على درب المصالحة الوطنية التي سوف تسهم في تحقيق الاستقلال الشامل بالمنطقة .

وإذا ما حولنا انتباهنا الى فرص تحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط ، نسود ان ننهي على التقييم الواقعي للحالة الذي قدمه الامن العام في تقريره الى الجمعية العامة بشأن هذا البند . اننا نوافق على ان التأخير لن يسهل حل المشكلة على أي نحو . وان عناصر معقدة جديدة تضاف الى المشكلة مع كل حرب جديدة تدور رحاها في المنطقة ، ومع مرور الوقت . وكما اوضح الامن العام ، فان الصراع في الشرق الاوسط يمكن ان يحسم بالكامل وعلى نحو نهائي عن طريق تسوية شاملة تغطي جميع جوانب الصراع بما في ذلك انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ؛ واحترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة وحقها في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ؛ والتسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية تقوم على اساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولة وطنيه مستقلة له وكذلك فان المحافظة على الطابع الفريد والوضع الخاصة لمدينة القدس وضمان احترامها يشكلان عنصراً لا يتجزأ في السلم العادل في الشرق الاوسط .

ومن الواضح ان التسوية الشاملة لا يمكن تحقيقها الا عن طريق عملية التفاوض التي تشترك فيها جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نعتقد انه قد آن الاوان لبذل جهد حاسم اخر لا غتنام الفرص التي تولدت نتيجة الاقتراحات والخطط التي قدمت في الاعوام الاخيرة ، بما في ذلك خطة السلم المكونة من ثمان نقاط التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي انعقد في فاس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ والخطط الارشادية التي وردت في اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل الخاص باعمال الحقوق الفلسطينية الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، ان عقد مؤتمر دولي للسلم على النحو الذي دعا اليه قرار الجمعية العامة ٥٨ / ٣٨ جيم ، يشكل اقتراحاً ينبغي السعي اليه بتنازلة نظراً لما يتمتع به من تأييد كبير . ولاعطاء زخم جديد للسعي الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط ينبغي الاستفادة على نحو بناء من العناصر الواردة في المبادرات المختلفة ،

للمساعدة على ايجاد هيكل تفاوضي . اننا نعتقد انه قد آن الاوان لتستفيد جميع
اطراف الصراع في الشرق الاوسط من خدمات الامين العام للتحرك بثبات صوب بلوغ هـذا
الهدف .

ونحن على ثقة من انه ما ان تبدأ براعم السلم في الشرق الاوسط في الظهور
فان جميع الامم المعنية ستبذل قصارى جهدها للمحافظة عليه وتعزيزه ، وعيا منها بما
عانت في غيابه .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سوف نحتفل في العام القادم بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة . ويبلغ تاريخ نظر صراع الشرق الأوسط في الأمم المتحدة هذا العمر تقريبا . لقد ولدت أجيال كاملة ونمت في الشرق الأوسط في ظل الخلفية المظلمة للحرب .

لقد أدت جميع الجهود التي بذلت حتى الآن لكسر الدائرة المأساوية والخطيرة للعنف في ذلك الجزء من العالم - على أحسن الأحوال - الى هدنة هشة تحل محلها - ان عاجلا أو آجلا - مذابح جديدة أو حتى أكثر دموية . وقد أدى هذا الصراع الى خسائر لم يسبق لها مثيل في الأرواح والممتلكات . ولا يحتاج المرء الى أن يكون ذا ذكاء حاد حتى يدرك من المسؤول عن استمرار صراع الشرق الأوسط ، وصفة خاصة جوهر هذا الصراع ، المشكلة الفلسطينية . فمسؤولية ذلك واقعة أولا وقبل كل شيء على عاتق الدوائر الحاكمة في اسرائيل التي لا تزال منذ أكثر من ثلاثة عقود تتبع سياسة عدوان وتوسع ضد دول وشعوب عربية مجاورة . لقد كانت ضحايا العدوان الاسرائيلي على التوالي سوريا والأردن ومصر ولبنان . ومع ذلك ، كان جوهر العدوان الاسرائيلي دائما ولا يزال ضد شعب فلسطين العربي الذي أصبح أرضه هدفا لسياسة الغزو الاستعمارية والتوسع التي لم يسبق لها مثيل في هذا الربع الأخير من القرن العشرين .

لقد شهد العالم بأسره طوال ١٨ سنة القادة الاسرائيليين وهم يمهدون الطريق بشكل منتظم ومتعمد لا نشاء امبراطوريتهم الصغيرة على الأرض الفلسطينية . وأوضحته البيانات الرسمية والتصرفات العملية من جانب السلطات الاسرائيلية نيتها الواضحة لضم أراضي الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة التي استولت عليها عام ١٩٦٧ . لقد قامت اسرائيل - جنبا الى جنب مع النهب الاقتصادي للأراضي الفلسطينية ، والتفجير غير المشروع للمركز القانوني والتكهن الديموغرافي والطابع التاريخي - بتصعيد الارهاب والعنف ضد السكان العرب الأصليين . وهي تمارس بشكل ثابت أشكالا جديدة من التفرقة العنصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذت كل ما في وسعها لكسر ارادة المقاومة

لدى الشعب الفلسطيني . ومنتشر على الأراضي التي انتزعتها المحتلون عدد كبير من المستوطنات الاسرائيلية . وتستمر اسرائيل دون توقف في محاولاتها لاستبعاد امكانية اعادة الضفة الغربية وغزة الى سكانها وملاكها الشرعيين وتحرم الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف ، وهو الحق في حياة مستقلة على ارضه .

لا تزال اسرائيل أيضا تتبع سياسة ضم الأراضي فيما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية . ان الضم الصريح لمرتفعات الجولان من جانب تل أبيب في عام ١٩٨١ وكذلك ضم القدس الشرقية ، كانا عمليين من أعمال اللصوصية الدولية المكشوفة .

ولقد بلغت سياسة العدوان التي تمارسها اسرائيل ذروتها بالغزو الواسع النطاق للبنان واحتلال المناطق الجنوبية من ذلك البلد احتلالا مازال مستمرا حتى يومنا هذا . فلا يزال المحتلون الاسرائيليون يسيطرون على اراضي لبنانية حتى الآن ومنذ ثلاث سنوات . ولقد استخدموا في ذلك خبرتهم الاستعمارية الواسعة التي حصلوا عليها في الأراضي العربية المحتلة من قبل عندما قاموا أخيرا بعزل جنوب لبنان حيث يقيمون نظام احتلال قاسي ، وسطأون بأقدامهم كل يوم الأحكام الأساسية للقانون الانساني الدولي .

ولا تزال اسرائيل ترفض باستمرار الامتثال لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين يطالبان بالانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات المعتدية من الأراضي اللبنانية . ولا يزال الاسرائيليون يبذلون كل ما في وسعهم لفرض شروط على اللبنانيين تمنح تل أبيب من مواصلة التصرف على نحو تبذ ومعه وكأنها قد ملكت جنوب لبنان .

ويقع اللوم عن استمرار الصراع في الشرق الأوسط على الشريك الأكبر لاسرائيل في الحلف الاستراتيجي ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنح مساعدتها العسكرية والاقتصادية والعالية السخية تل أبيب من ممارسة سياساتها المتسمة بالمغامرة بشكل عملي ، ويقوم دعمها غير المحدود وغير المشروط بدور الدرع السياسي الذي يحمي التوسعيين الاسرائيليين . وقد ظلت الولايات المتحدة ، جنبا الى جنب مع اسرائيل ، لسنوات عديدة وشكل متعمد ، تضع عقبات أمام الجهود الدولية البناءة للتوصل الى حل جذري لمشاكل

الشرق الأوسط . وفيما يتعلّق بالبادرات الأمريكية نفسها في مجال التسوية ، فإنها وضعت دائما بطريقة أو أخرى لفرض شروط استسلامية على العرب . ومع ذلك أوضح تطوّر الأحداث في الشرق الأوسط بجلاء فشل أسلوب العنف لحل المشاكل في هذه المنطقة . لقد نمت بسرعة سياسة فرض الصفقات المنفصلة في مواجهة المقاومة القوية للقوى الشعبية في العالم العربي . ولم يكن من المتوقع إلا أن تبوء بالفشل محاولة فرض حكم ذاتي شكلي للفلسطينيين وفقا لصيغة كامب ديفيد . كما لقيت نفس المصير الخطة الأمريكية التي طرحت منذ عامين من أجل حل مزيف لم يكن في حقيقة الأمر سوى نسخة منقّحة لحل كامب ديفيد نفسه . كما انتهى تدخل البحرية الأمريكية في لبنان الى فشل ذريع مهين . ومزقت الحكومة اللبنانية الاتفاق المفروض من جانب واحد .

ومع ذلك ، من الواضح أن الولايات المتحدة واسرائيل لم تتعلما شيئا من هذا الدرس بعد ، وما زالتا تفكران في عقد صفقات منفصلة ذات أحكام عتيقة ، وتقومان بالناورة من وراء الستار . ما الذي يمكننا أن نضيفه لشرح السياسة المعوّقة المكشوفة التي تتبعها واشنطن فيما يتعلّق بقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٨٠ الذي اتخذته في العام الماضي بأغلبية ساحقة ، والذي يطالب بالاعداد لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ؟ اننا لانزال نرى موقفا سلبيا مماثلا ازاؤ المؤتمر يتخذه القادة الاسرائيليون الذين يذخون بمصالح شعبهم الطويلة الأجل على مذبح مطامحهم .

ان السياسة التي يتبعها الاتحاد السوفياتي تتعارض تماما مع هذا النهج الذي يمارس ازاؤ مشاكل الشرق الأوسط . ان الاتحاد السوفياتي لا يسعى الى الحصول على أية مزايا سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من جانب واحد لنفسه في الشرق الأوسط . وانما تقوم السياسة السوفياتية أولا وقبل كل شيء على الاعتراف بالمصالح الحيوية الحقيقية لدول الشرق الأوسط نفسها . ان الاتحاد السوفياتي لا يأتي بوحداته البحرية الى هذه المنطقة ، ولا يرسل اليها مشاة البحرية ، ولا يجري أية مناورات عسكرية على اراض أجنبية ، وانما ظل يهْد تأييدا دائما القضية العادلة للشعوب العربية . والعرب يدركون تماما أنهم في كفاحهم من أجل القضاء على آثار العدوان الاسرائيلي ومن أجل استعادة حقوقهم الثابتة ، ظل بمعقد ودهم دائما أن يعتمدوا على تأييدنا ومساعدتنا .

لهذا ، فان أية فكرة لابعاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن الشرق الأوسط وتقويض العلاقات السوفياتية العربية الودية التقليدية مآكها الى الفشل كما كانت الحال دائما . فقد أثبتت التجربة على العكس من ذلك أن علاقات الصداقة والتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول العربية تزداد قوة عاما بعد عام . ويجب أن يكون واضحا تماما أن الاتحاد السوفياتي قام وسوف يقوم بدور نشط في السعي من أجل السلم في تلك المنطقة من العالم ، وهي منطقة متاخمة لحدودنا الجنوبية ، كما يقوم بدور نشط في الكفاح ضد محاولات فرض الظلم والسيطرة والهيمنة على العرب .

وقد قام الاتحاد السوفياتي ، مستلهما الرغبة المخلصة في كسر الجمود في تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، في تموز/يوليه من هذا العام ، بطرح مبادرة جديدة ببناءة هي برنامج واقعي ومتوازن للتسوية الشاملة للنزاع في ذلك الجزء من العالم . وتتقوم المقترحات السوفياتية بشأن الشرق الأوسط في ٢٩ تموز/يوليه ، على الجدل المعترف به عالميا بعدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة . وهذا يعني أن اسرائيل يجب أن تعيد الى العرب كل الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ : وهي مرتفعات الجولان والضفة الغربية للأردن ، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والجزء الجنوبي من لبنان .

ان المقترحات السوفياتية تقوم على حقيقة أنه بدون ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به ، لن يمكن تحقيق السلم في الشرق الأوسط .

وفي نفس الوقت ، تكفل المقترحات السوفياتية العدالة لكل الأطراف في نزاع الشرق الأوسط . انها ترمي الى ضمان حق كل دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومستقلة ، والى انهاء حالة الحرب وارساء السلم بين تلك الدول . كما اقترح وجوب تقديم ضمانات دولية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهي الضمانات التي يظل الاتحاد السوفياتي مستعدا للمشاركة فيها .

وليست المبادرة السوفياتية قاصرة على وضع المبادئ العامة للتسوية . بل تطرح أيضا الوسائل العملية لتحقيق التسوية ، وهي عقد مؤتمر سلم دولي بمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة . وقد تنضم الى المشاركين في المؤتمر أيضا دول أخرى من الشرق الأوسط والمناطق المجاورة ، يمكن أن تقدم اسهاما ايجابيا لحل مشكلة الشرق الأوسط . وهلاوة على تشكيل المؤتمر ، فان مقترحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تتناول أيضا جوانب أخرى في مجال التنظيم العملي والعمل الواقعي للمؤتمر .

والمبادرة السوفياتية الجديدة تأخذ بعين الاعتبار تماما ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط . وترتبط ارتباطا وثيقا باعلان جنيف لعام ١٩٨٣ الخاص بفلسطين . وأخيرا - وأود بصفة خاصة أن أؤكد على هذه النقطة - انها تأخذ تماما بعين الاعتبار المبادئ المتفق عليها في مؤتمر القمة العربي في قاس . وفي الختام ، أود أن أذكر بكلمات قالها في هذا المحفل وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد غروميكو :

" ولقد طرح الاتحاد السوفياتي مؤخرا اقتراحا بشأن مبادئ تسوية مشكلة الشرق الأوسط . وهذا الاقتراح معروف تماما وقد حظي باستجابة واسعة النطاق . واننا ندعو كل أطراف النزاع كي تولي الحقوق والمصالح المشروعة لبعضها البعض الاعتبار الجاد . ونطالب جميع الدول الأخرى بأن تيسر السعي من أجل الوصول الى تسوية عادلة في الشرق الأوسط " . (A/39/PV.10 ، ص ٦١)

ويؤكد الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، مجددا استعدادة للتعاون مع كل أولئك الذين يريدون حلا ايجابيا لمشاكل الشرق الأوسط ، واقامة سلم حقيقي وعادل ودائم انتظرتة طويلا شعوب الشرق الأوسط .

السيد ماكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . لا تزال الدول العشريساورها قلق بالغ ازاء الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط . وهي تشعر بقلق خاص ازاء عدم احراز تقدّم نحو تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ، واستمرار الحرب بين ايران والعراق واستمرار العنف والتوتر في لبنان . وكل واحدة من تلك المشاكل في حد ذاتها تبعث على القلق البالغ وكل منها لها آثارها الخطيرة على السلم والاستقرار الدوليين .

لقد نادت الدول العشر منذ أمد بعيد بايجاد حلول تفاوضية لتلك المشاكل . ومن ثم ، فانها ترحّب بوجه خاص بالمبادرات التي بدأت مؤخرًا في ناغورة . وهي تشيد بالأمين العام على جهوده لدعم تلك المبادرات . وتأمل الدول العشر أن تتمخّض تلك المبادرات عما قريب عن اتفاق يعمل على تيسير الانسحاب المبكر للقوات الاسرائيلية من لبنان ، واعادة السلطة اللبنانية واقامة السلم والأمن في المنطقة . وتعتبر الدول العشر أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء كبير من لبنان يسبّب قدرا كبيرا من المعاناة البشرية والقتل الاقتصادية . وفي رأي الدول العشر أن على اسرائيل أن تسحب قواتها وفقا لدعوة مجلس الأمن ، كما ينبغي سحب القوات الأجنبية الأخرى الموجودة على الأراضي اللبنانية التي لم تسمح لها الحكومة بالتواجد هناك . والدول العشر ، وبعضها قد أسهم في عمليات الرقابة وحفظ السلم في لبنان ، تؤكّد من جديد رغبتها لمساعدة ذلك البلد على تحقيق السلم وعودة الحياة الطبيعية .

وتعتبر الدول العشر التقدّم الذي أحرزته نحو المصالحة في لبنان في ظل الحكومة الراهنة باعثا على التشجيع وجديرا بالتأييد . لكن العنف لا يزال مستشريا وينبغي معالجة المسائل الأساسية اذا كان الهدف أن يكون هناك بلد مستقل ذو سيادة يتمتع بسلامة أراضيّه ، وهو ما تم تأكيده مرارا وتكرارا عن طريق الأمم المتحدة وأيدته الدول العشر . لقد أهدرت الدول العشر مرارا عن بالغ قلقها ازاء الوضع الانساني في لبنان ، وأكدت على الحاجة الى التصكّك تماما بالمبادئ الانسانية المعترف بها بوجه عام . وقد

أسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في عمليات الاغاثة الانسانية في لبنان . كما أكدت الدول العشر في بيانها الذي صدر في شتوتجارت في حزيران/يونيه ١٩٨٣ من جديد على ما يساورها من قلق عميق ازاء البؤس الذي يعيش فيه السكان المدنيون وأمرت من أجلها في السماح للمنظمات الدولية بمساعدة أولئك السكان بدون أى عائق . وهي تقدّر كل التقدير أعمال الاغاثة التي تجرى في لبنان من جانب الوكالات الدولية المختلفة تحت أصعب الظروف وتدعو كل الأطراف الى التعاون مع الوكالات وكذلك مع قوّة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي كلّفها مجلس الأمن بصورة مؤقتة بمهام اضافية هامة في المجالات الانسانية والادارية . وهي تنتهز هذه الفرصة للتعبير عن التقدير لعمل قوّة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في جهودها من أجل الاضطلاع بمهمتها وعملها في الحفاظ على الاستقرار وحماية السكان المدنيين في مناطق عملياتها . وترحب الدول العشر بقرار مجلس الأمن الأخير بمد ولاية قوّة الأمم المتحدة في لبنان لفترة جديدة ، وتأمل أن تهيأ الظروف التي تسمح فوراً للقوّة بأن تضطلع بالكامل بمهامها وتقوم بدور أكثر فعالية .

وتأسف الدول العشر لعدم احراز تقدم مؤخرًا في الجهود من أجل ايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي . ان العبادئ الأساسية لتسوية ذلك الصراع واردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين من مجلس الأمن . وترى الدول العشر ان هذه التسوية ، من حيث الجوهر ، ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار حق جميع الدول الواقعة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك اسرائيل ، في الوجود والأمن ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مع كل ما يستتبعه ذلك . ولا تزال الدول العشر تدرك ادراكا عميقا أهمية حل المشكلة الفلسطينية من أجل احلال السلم والأمن في الشرق الأوسط . وهي تعتقد اعتقادا راسخا بأن الحل العادل لهذه المشكلة يشكل عنصرا أساسيا في أية تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي .

ان الخطوط الارشادية التي أرساها المجتمع الدولي والتي ينبغي ان يبنينا عليها أي حل للصراع في الشرق الأوسط معروفة تماما . وترى الدول العشر ان ما يتطلبه الوضع الآن هو ان تتجه الأطراف المعنية ، بتأييد من المجتمع الدولي ومساعدته ، صوب التفاوض من أجل تحقيق حل سلمي وفقا لهذه الخطوط الارشادية . وتتطلب التسوية التفاوضية التعبير المستمر المستقل عن ارادة الشعب الفلسطيني ، وقد أظنت الدول العشر مسرارا ان منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ان تنضم للمفاوضات . وفي رأيها أيضا ان عملية التفاوض تفترض مسبقا الاعتراف المتبادل بوجود أطراف النزاع وحقوقهم . وينبغي أن يقوم حل المشاكل القائمة بين اسرائيل وجيرانها على أساس المبدأين المقبولين من قبل المجتمع الدولي على نطاق واسع وهما عدم اللجوء الى استخدام القوة وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة . وترى الدول العشر ان هذا يعني ، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين من مجلس الأمن ، انه ينبغي لاسرائيل انهاء احتلالها للأراضي التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ .

ولبعض الوقت الآن وسبب الأحداث على كلا الجانبين والتطورات الواقعة في اماكن أخرى ، كانت هناك فجوة في المحاولات الرامية الى التوصل الى تسوية للصراع العربي الاسرائيلي . وتأسف الدول العشر لذلك . ومن شأن كل سنة تمر دون التوصل الى حل ان تزيد من صعوبة التوصل الى هذا الحل . فمواقف العداء تزداد ترسخا والمشاكل الناشئة من طول الاحتلال تصبح أكثر خطورة . ويمكن للأطراف الخارجية بما فيها الدول

العشران تضطلع بدور في تسهيل المفاوضات ومؤازرة الخطوات البناءة التي تتخذها الأطراف ودعمها . وقد طرح عدد من المقترحات ولا تزال تلك المقترحات قيد المناقشة ومن شأنها أن تساعد في التوصل الى تسوية شاملة لكنه لا مفر من قيام الأطراف ذاتها - وهي اسرائيل والدول العربية والفلسطينيون - طال الوقت أم قصر بالاتفاق فيما بينها على وجود كل طرف وحقوقه المشروعة . وتحث الدول العشر جميع المعنيين على اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه . ونعتقد انه يمكن البدء بأن تنبذ جميع الأطراف التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، وان تتخلى اسرائيل عن سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي .

وقد اتاحت للدول العشر مؤخرا في بيانها أمام اللجنة السياسية الخاصة الفرصة للاعراب عن قلقها ازاء الحالة السائدة في الأراضي المحتلة . وهي تعلق أقصى الأهمية على جميع المسائل التي تمس حقوق سكان الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتشعر الدول العشر بالقلق لأن السياسات الاسرائيلية في المنطقة أدت الى زيادة التوتر واستمرار القلاقل . وتؤكد الدول العشر من جديد موقفها القائل بأن اقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وكذلك أى تغيير في مركز هذه الأراضي وهيكلها الديموغرافي أمران غير مشروعين بموجب القانون الدولي . وتؤكد الدول العشر من جديد انه الى ان يتسنى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تنطبق على هذه الأراضي أحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (الفصل الرابع) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . فضلا عن ذلك ، تكرر الدول العشر اقتناعها بأن السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالقدس الشرقية ومرتفعات الجولان تتنافى مع القانون الدولي ومن ثم تعتبر باطلة .

وتشعر الدول العشر بالقلق ازاء استمرار الصراع بين ايران والعراق وما يفضي اليه ذلك من زيادة في التوتر في منطقة الخليج . لقد وقعت خسائر كبيرة في الأرواح على كلا الجانبين بين المقاتلين والسكان المدنيين على حد سواء . ووقعت أضرار مادية جسيمة . كما تعرضت لهجوم حركة الشحن البحري في الخليج بما في ذلك حركة الدول غير الأطراف في الصراع واليهما . وما يشير القلق الشديد ايضا التقرير الصادر في آذار/مارس من هذا

العام من فريق الخبراء الموفد من قبل الأمين العام ، ذلك التقرير الذي يؤكد ان الأسلحة الكيميائية استخدمت في المنطقة التي خضعت للتفتيش في ايران . وتدين الدول العشر دون أى تحفظ أى استخدام للأسلحة الكيميائية وتعرب من وطيد أملها في ألا تستخدم هذه الأسلحة مرة أخرى في هذا الصراع أو غيره من الصراعات . وندعو كلا الجانبين السوي مراعاة مبادئ وأحكام القانون الدولي الانساني في الصراعات المسلحة . وقد أكدنا لايران والعراق الأهمية التي نعلقها على حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية ونشير السوي ان مجلس الأمن فالح هذه المسألة في أكثر من مناسبة .

ومصورة أكثر ايجابية تلاحظ الدول العشر مع الارتياح تعهد ايران والعراق بالامتناع عن مهاجمة الأهداف المدنية البحتة . ونشيد بالأمين العام لتأمين هذا التعهد ولعمله كما نشيد بأعمال أفرقة المراقبين في المحافظة على هذا التعهد . وان ابداء قدر من الاستعداد للتوفيق بغية تخفيف معاناة المدنيين علامة مشجعة . وبذلك تكون قد تحققت احدى الامكانيات التي تتيحها الأمم المتحدة . وتشيد الدول العشر ايضا بالجهود الانسانية الأخرى التي يبذلها الأمين العام كما تحث كلا الطرفين على توسيع العملية التي تؤدي الى الوفاق العام للأنشطة العسكرية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونداءات المجتمع الدولي العديدة . وينبغي ان ان تبدأ المفاوضات الرامية الى التوصل الى حل سلمي مشرف لكلا الجانبين . وقد قدم وسطاء كثيرون مساعيهم الحميدة في هذا المجال . وتأمل الدول العشر ان تتواصل وتتكشف هذه الجهود وجهود الأمين العام للأمم المتحدة . وفي ختام كلمتي ، أعرب عن اقتناع الدول العشر بوجوب بذل كل جهد واغتنام كل فرصة لا حراز تقدم حقيقي صوب تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وعلى حين تدرك الدول العشر تمام الادراك تعقد المسائل التي ينطوي عليها الموقف فانها تؤكد من جديد انه يمكن ، بل يجب ، حل المشاكل دون اللجوء الى استخدام القوة ، وستواصل الدول العشر بذل قصارى جهدها سعيا لتحقيق هذا الهدف .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠